المفتش العام يشدد على قيام رجال الشرطة بواجباتهم على أكمل وجه

قضايا وناس | وائل شرحه

شدد المفتش العام بوزارة الداخلية اللواء عبده ثابت محمد على ضرورة أن يقوم رجال الشرطة المرابطون في النقاط الأمنية وأقسام الشرطة بالواجب الملقى على عاتقهم وتقديم الخدمات للمواطنين والتفاعل مع شكاواهم وبلاغاتهم من أجل استعادة ثقة المجتمع برجال الشرطة والأمن وتحقيق الأمن والاستقرار بربوع الوطن.

وأشار اللواء عبده ثابت محمد في تصريح خاص لـ (قضايا وناس) إلى أن وزارة الداخلية ممثلة بجهاز المفتش العام ستنفذ العديد من الحملات التفتيشية المفاجئة على أقسام وإدارات الأمن بعموم محافظات الجمهورية لكشف المقصرين في أدائهم ومحاسبتهم وتقييم الأداء في تلك الإدارات الأمنية.

ودعا المفتش العام المجتمع إلى التعاون مع رجال الأمن والشرطة في الإبلاغ عن أي اختلالات أمنية أو أشخاص أو جهات تخل بالأمن والسكينة العامة كون تحقيق الأمن والاستقرار مهمة صعبة وغير مستحيل تحقيقها على أرض الواقع.

وأكد على أن الوطن لن يشهد أمناً واستقراراً ما لم يتعاون ويشارك المجتمع مع المؤسسة الأمنية التي تسعى بكل إمكاناتها البشرية والفنية إلى تحقيق وترجمة مهامها على الميدان.. مشيداً بالدور الذي يقوم به المواطنون في مساعدة رجال الأمن على ضبط الجريمة قبل وأثناء وبعد وقوعها.

أسبوع المرور العربي .. شعارات مناسباتية تموت فور انقضائها؟!

عقيد / عبدالغني الوجيه

تحتفل بلادنا كل عام بأسبوع المرور مع سائر البلدان العربية في الرابع من مايو تحت شعارات مختلفة ومتنوعة تدعو من خلالها كل أبناء الوطن العربي إلى الالتزام بقواعد المرور وآدابه.
في بلادنا يمر هذا الأسبوع وأيام السنة والحوادث المرورية في تزايد وارتفاع مضطرد مما يؤكد أن أهداف هذا الأسبوع تذهب أدراج الرياح, للمرور شعارتهم والسائق يفعل ما يريد..
والسؤال: هل لهذا الأسبوع مردود فعلي لحماية الأرواح ومستخدمي الطريق؟!

قضايا وناس /وائل شرحة

متى سيخصص المعلم جزءاً من وقت الحصة للحديث عن أهمية هذه الأيام السبعة وما تهدف إليه وما تريد أن تحققه.. متى سيسهم الأب ويشارك في تحقيق مبتغى أسبوع المرور من خلال أخبار أبنائه؟!

متى ستهتم الحكومة بشكل عام بهذه القضية حتى في أسبوعها؟!

أسئلة عديدة.. تكرر نفسها كل عام دون أن تجد أو نجد نحن لها إجابة .. وكأن الحوادث المرورية لا تحصد الكثير من أرواح اليمنيين.

في الشعوب العربية الأخرى تعلن الحكومة والمجتمع حالة طوارئ قبل حلول أسبوع المرور.. تعلن عن استعدادها وتحقق ما أعلنت به وصرحت به في وسائل الإعلام إذ تقيم الاحتفالات والمهرجانات في أكثر من مدينة وفي عدد من الأحياء السكنية والمدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة حتى يعلم بهذا الأسبوع وما أهدافه كل أبناء المجتمع.. الصغير والكبير.. الشباب والشايب .. المتعلم والأمي.. المثقف والجاهل..الذكر والأنثى.

ولا يقتصر إحياء أسبوع المرور العربي على الحكومة والجهات المعنية الرسمية فحسب وإنما على كافة شرائح المجتمع ومنظمات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى ما يسعى إليه هذا الأسبوع.

وفي بلد يفتقر لبرامج التوعية بالسلامة المرورية ويعاني من ارتفاع نسبة وقوع الحوادث المرورية وخسائرها البشرية والمادية من عام إلى آخر.. يظل صامتاً جامداً بغير حركة تجاه الاحتفال بهذا الأسبوع الذي يمر عليه مرور الكرام.

اليمن إحدى تلك الشعوب التي تكتفي بنشر الأخبار عن حلول أسبوع المرور بوسائل الإعلام المختلفة دون النزول إلى الميدان والمشاركة في أحيائه على أرض الواقع في المدارس والجامعات والمنشاءات والطرقات والجولات والتجماعات السكنية.. حتى سار البعض يقول بأن هذا الأسبوع لم يحظ بتصريح دخول من حدود الوطن البرية أو أنه ما يزال محتجزاً أو مختطفاً من قبل قطاع الطرق المتواجدين في الحدود أو محبي الدماء والخسائر الناتجة عن الحوادث المرورية.

يمر أسبوع المرور وتحتفل به الشعوب بينما نحن نستقبله بطريقتنا الخاصة وبأسلوبنا الفريد والبذيء والكريه نستقبله بارتفاع سقف عدد وقوع الحوادث والوفيات والإصابات التي تخلفها تلك الحوادث وكذا الخسائر المادية الهائلة الناتجة عنها.

تكتفي الإدارة العامة لشرطة السير التابعة لوزارة الداخلية بالإعلان عن حلول أسبوع المرور الذي يصادف في الرابع من مايو ويستمر لمدة أسبوع، وتدشين فعالياته من خلال حفل ومهرجان صغير تقيمه ويحضره عدد من منتسبي شرطة السير وتغيب منه الحكومة وهذا بعكس بعض الشعوب نظراً لأهميته وما يحققه من نتائج خيبة تحد من وقوع الحوادث.

وما هو أكثر مصيبة وجريمة أن تقيم الحفل تدشين لفعاليات غير حاضرة وموجودة على أرض الواقع، ولم يلتمس المواطن منها سوى ما ينشر عن هذا الأسبوع في الإعلام أو من خلال الحملات التي تنفذها الإدارة العامة لشرطة السير للتفتيش رغم أن الأسبوع للتوعية فقط وغير قابل للقسمة على أثنين.

وتحتفل الشعوب العربية بأسبوع المرور هذا العام تحت شعار "معنا.. نحو بيئة مرورية آمنة للجميع" والذي ستدشن فعالياته في الرابع من مايو الذي يصادق الأحد القادم وحتى السبت الذي يليه.

الثورة تواصلت مع نائب مدير عام شرطة السير العقيد عبدالرزاق المؤيد لمعرفة مدى استعدادهم لهذا الأسبوع وكيف سيكون والذي أكد بدوره عن استعداد الإدارة العامة لشرطة السير وفروعها بعموم محافظات الجمهورية لإحياء الأسبوع من خلال إقامة المحاضرات التوعوية والندوات وتوزيع الشعارات والملصقات والكتيبات وغيرها من وسائل وطرق التوعية بكيفية الوقاية والحذر من الحوادث المرورية وكذا التعريف بخطورتها واضرارها بحسب العقيد المؤيد.

وأشار نائب مدير عام المرور إلى أن أسبوع المرور لهذا العام سيشهد العديد من برامج التوعية التي أعدتها الإدارة العامة لشرطة السير وكذا المهرجانات والاحتفالات.. داعياً المجتمع إلى المشاركة والمساهمة بالتوعية المرورية كل في مجاله ومع من حوله وليس خلال هذا الأسبوع وحسب وإنما في سائر أيام وأشهر العام الحالي والأعوام القادمة.

من جانب آخر أكدت منظمة قف للسلامة المرورية على أنها ستنفذ خلال أسبوع المرور العديد من البرامج التوعوية المباشرة في استهداف المجتمع أبرزها إقامة معرض متنقل يضم عدداً من الصور الواقعية للحوادث المرورية وأسباب وقوعها وكيف الحد منها.

ولفت رئيس منظمة قف للسلامة المرورية محمد الشامي إلى أن المعرض سيأتي ضمن خطة أعدتها المنظمة بالتعاون مع الإدارة العامة لشرطة السير.. مشيراً إلى أن المعرض سيكون أول معرض متنقل تشهده اليمن بشأن الحوادث المرورية.

واعتبر الشامي المعرض خطوة جيدة ومهمة نحو تفعيل المزيد من التوعية بأهمية السلامة المرورية وأهمية مساهمة ومشاركة الجميع في العمل على خلق بيئة خالية من الحوادث المرورية التي وصفها الشامي بـ"الكابوس المرعب الذي يؤرق اليمنيين.

وأوضح الشامي بأن المعرض سيدشن في أول يوم من أسبوع المرور بجامعة صنعاء ومن ثم يتنقل بين الجامعات الحكومية والأهلية بالعاصمة صنعاء وكذا الأماكن التي تشهد تجمعات مثل أماكن فرز الباصات والنقل الجماعي .. منوهاً إلى أن هذا المعرض سيخلق تفاعلاً مباشراً ومشتركاً بين شباب المنظمة والمستهدفين من طلاب الجامعات وغيرهم من المواطنين.

وقال الشامي: إن شباب المنظمة سيزورون عدداً من الإدارات والمنشاءات العامة والخاصة لتوزيع المنشورات والبرشورات والجلوس مع الموظفين وتعريفهم بأسباب الحوادث المرورية وكيفية الوقاية منها.

دراجات النقل والقتل المشكلة والحل ١-٢

المتأمل في قرارات منع الدراجات النارية من الحركة في العاصمة صنعاء مذ بدأت في العام 2005م وحتى اليوم يدرك حالة التخبط التي كنا ولا زلنا نعيشها والتي تسببت في عدم فعالية أي من تلك القرارات المتعددة في المنع النهائي للدراجات النارية من الحركة في العاصمة صنعاء.

بدأت القرارات بقرار المنع الذي كان ينظر إلى عاصمة خالية من الدراجات النارية لأنها (أي الدراجات)

مصدر إزعاج نتيجة ما يصدر عنها من صوت مزعج خاصة التي تنزع منها كواتم الصوت (الخوصة)

مصدر تلوث للبيئة ومؤثر سلبا على الصحة العامة لسكان العاصمة .

أحد أهم أسباب الحوادث المرورية التي ينتج عنها كثير من حالات الوفاة وحالات العاهات المستديمة .

وبالتأكيد فإن الحالة اليوم تطورت إلى ما هو أكثر بكثير من تلك المخاوف جمعاء ، حيث أصبحت الدراجات النارية هي الوسيلة الرئيسية للقتل والتخريب وعاملا من العوامل المساعدة للإجرام والإرهاب في العاصمة صنعاء !!

لن أسهب في الحديث عن القرارات التي (فشلت) في منع الدراجات النارية من الحركة في العاصمة وباختصار شديد فإن السبب الرئيس (من وجهة نظري) في ذلك الإخفاق يعود إلى الارتجالية في تنفيذ تلك القرارات وانعدام الخطة السليمة التي تكفل تنفيذها.

مررنا بتجربة في العام 2007م حين قرر كل من وزير الدولة أمين العاصمة و وزير الداخلية منع حركتها وتم تكليفي حينها وكنت قائدا لشرطة الدوريات الراجلة ، فقمنا بحصر كافة الدراجات النارية في العاصمة وتحديد المجمركة منها والمهربة وعمل الحلول التي كان منها :

منع استيراد الدراجات إلى العاصمة صنعاء وإلزام التجار الذين في مخازنهم دراجات جديدة إخراجها من العاصمة .

منح فرصة زمنية لمن يملك دراجة غير مرخصة لإخراجها من العاصمة صنعاء وبيعها أو التصرف بها

تعويض مالكي الدراجات النارية المجمركة وكل من يسلم دراجته النارية إلى اللجنة المختصة ماليا بقيمتها.

ضمان توفير فرصة عمل ومصدر دخل لمن ثبت اعتمادهم في مصدر عيشهم وأسرهم على هذه الدراجات إضافة إلى التعويض.

وكان عدد الدراجات النارية حينها محدودا والحل ممكنا وحضر إلى مبنى الشرطة الراجلة مالكو الدراجات وبدأنا الإجراءات وهم راغبون بتنفيذها ، لكن السياسة تدخلت وحرفت القضية إلى المسار السياسي الذي كان سببا في عدم تنفيذ الحلول حينها بل وسببا في ازدياد عدد الدراجات ، حيث قام بعض مالكي السيارات الأجرة ببيع سياراتهم وشراء دراجات نارية جشعا وطمعا ، وكانت قيمة السيارة الواحدة تكفي لشراء عدد كبير من الدراجات النارية تسلم لمن يقودها من صغار السن والمستأجرين لها حتى وصلت الى الأعداد التي نراها اليوم والتي تجعل من محاولة تنفيذ ذلك الحل أمر فيه صعوبة فعددها بالآلاف الآن !!!

توالت قرارات منع حركة الدراجات في العاصمة لكن أي من تلك القرارات لم يدم تنفيذه وقتا طويلا فما أن يمر زمن على بدء التنفيذ بحزم من قبل أجهزة الشرطة المكلفة بالتنفيذ حتى يسري عليها مبدأ التقادم بالمدة حتى يعود الحال إلى ماهو عليه وتعود الدراجات النارية إلى العمل أداة للنقل و القتل في الوقت ذاته .

في هذه الأيام ورغم الحزم في الأوامر التي تقضي بمنعها نهائيا نجد المنع يطال ضعفاء الناس ممن يقتاتون على عمل الدراجة النارية وهم المتضرر أصلا من قرار المنع , بينما نجد الدراجات التي يقودها بعض من يرتدي الزي الرسمي للجيش والشرطة تمر في كثير من الأحياء والشوارع ، وهكذا فإن القرار لم يخدم الهدف الذي صدر من أجله بمنع استخدام تلك الدراجات النارية في أعمال القتل حيث أن كثيرا من تلك الجرائم لازالت تنفذ على الدراجات النارية التي يتخفى القتلة أثناء تنفيذ جرائمهم بارتدائهم للزي العسكري أو الأمني !!!!

أقسام الشرطة..أوضاع متردية تحديات جسيمة ..وإصلاحات عاجلة!

١-٢ * د. أحمد العباسي

لابد من التأكيد في البداية على الدور الوطني الذي تضطلع به المؤسسات الأمنية في بلادنا بشكل عام ، وهو أمر يوجب علينا تقديم خالص التقدير والاحترام لكل رجال الأمن المخلصين الذين يسهرون ويضحون من أجل أن ينعم الوطن والمواطن بالأمن والسكينة.

وقد بدأ الأمل في تحسن الأوضاع الأمنية يزداد منذ تعيين اللواء الترب وزيراً للداخلية مؤخراً، والرجل بدأ عمله بروح وطنية عالية تجعلنا جميعاً ملزمين بتقديم العون له والعمل سوياً - كل من موقعه- للنهوض بواقع المؤسسات الأمنية باعتبارها أساس التنمية والاستقرار.

ويهدف هذا المقال إلى التركيز على جوانب الاختلال والفوضى التي تشوب عمل إحدى المؤسسات الأمنية المهمة وأخص هنا "أقسام الشرطة" وما تعيشه من أوضاع متردية وبائسة تجعلها عاجزة عن القيام بمهامها الوطنية بكفاءة ونزاهة بل إن هذه الأوضاع قد تسببت في كثير من الإحباطات والتي أدت بدورها إلى انعدام ثقة المواطن في هذه المؤسسة المهمة والتي تمثل هيبة الدولة وسياج القانون ويعول عليها في حماية أعراض الناس ودمائهم وأموالهم باعتبارها ذات علاقة مباشرة مع المواطنين في الأحياء والمدن والتجمعات السكانية.

ولعل ما دفعني لكتابة هذا المقال هو أنني قمت بزيارة بعض أقسام الشرطة في العاصمة وتذكرت في نفس الوقت وضع أقسام الشرطة في بعض البلدان التي زرتها ومنها "ماليزيا" حيث شاءت الأقدار أن أذهب – ذات يوم – إلى أحد أقسام الشرطة لتقديم شكوى ضد صاحب البيت الذي طلب مني إخلاء الشقة لخلاف بيننا.....وأصدقكم القول أنني نسيت القضية الرئيسة حينها أثناء وجودي في قسم الشرطة الماليزي، وشرعت أقارن بينه وبين أقسام الشرطة في اليمن ...وبعد التأمل والتفكير شعرت بألم وإحباط لا مثيل له ... فأقسام الشرطة في بلادنا لا ترتقي إلى مدلول هذا المسمى (شكلاً ومضموناً)، فلا مبنى مشرف ولا إمكانات ولا خدمات ولا... ولا.....

عندما تدخل قسم الشرطة في كثير من البلدان ، تشعر وكأنك تدخل بنك أو مؤسسة ... ففيه كل وسائل احترام الإنسان (المواطن والموظف، الذكر والأنثى - والحدث) ،وأما أقسام الشرطة في بلادنا فأترك الحديث لكم -- قراءنا الكرام – فأوضاعها لا تخفى عليكم.

ولعلنا ندرك جميعا أهمية استتباب الأمن والسكينة في هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها البلاد وخصوصاً بعد الانتهاء من أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمخرجاته التي لا يمكن أن تطبق في الواقع إلا إذا قامت المؤسسات الأمنية – ومنها أقسام الشرطة – بدورها بكفاءة ووطنية وإخلاص. ومن الملاحظ أن اهتمام الحكومة ووزارة الداخلية بأقسام الشرطة لا يرتقي إلى المستوى المطلوب ، وسنذكر هنا بعض جوانب القصور والإختلالات التي تشهدها أقسام الشرطة في بلادنا والتي تتطلب معالجات سريعة وإصلاحات واسعة للنهوض بهذه المؤسسة التي أصبحت عبئا على المواطن ومصدراً للإحباط والشعور بعدم هيبة الدولة والقانون لما يلمسه المواطن من تعامل غير مسؤول من قبل الكثير من أفراد أقسام الشرطة في ربوع وطننا الحبيب الذي يحلم بالأمن والاستقرار، ومن هذه الإختلالات وجوانب الفوضى ما يلي:

يشعر المواطن منذ الوهلة الأولى عند دخوله قسم الشرطة بأنه في مكان لا يتوفر فيه الأمن والسكينة نظراً للمضايقات والابتزاز والتعامل غير المهذب الذي يلقاه من بعض المحسوبين على هذه المؤسسة وهم غير أهل للعمل فيها.

مباني أقسام الشرطة في البلاد لا تشعرك بهيبة المؤسسة الأمنية، فقلما تجد قسما نموذجيا في مبناه وبنيته التحتية ، فمعظم أقسام الشرطة مستأجرة (شقق أو دكاكين) ولا تتوفر فيها وسائل وإمكانات الحصول على الخدمة الأمنية ، بل إن كثيراً من هذه الأقسام تنتهك فيها أبسط حقوق الإنسان فيما يخص سجون الأقسام والخدمات الأساسية من كهرباء وماء وغيرها.

من النادر أن تجد في اليمن قسم شرطة يقدم لك خدمة أمنية مجانية وخاصة إذا ما استدعت الحالة خروج طقم عسكري أو ضباط للتحقيق في حادثة سرقة أو عراك أو ما شابههما ...فلا بد من شراء الخدمة الأمنية للحصول عليها ... وهنا نستطيع القول بأن من يدفع أكثر قد يحصل على استجابة وخدمة أمنية أفضل من غيره..

تجهيزات أقسام الشرطة وأثاثها ومعداتها تكاد تكون منعدمة، فقلما تجد قسم شرطة تتوافر فيه النظافة والنظام والمكاتب اللائقة ووسائل العصر الضرورية من أجهزة كمبيوتر وغيرها والتي تساعد على تقديم خدمة أفضل ..فلا زالت الوسائل التقليدية هي السائدة في الكثير من أقسام الشرطة.

افتقار أقسام الشرطة إلى الموارد المالية المناسبة والكافية والتي تمكنها من تقديم خدمة أفضل للمواطن دونما ابتزاز ومضايقة له.

يشكو الكثير من مسؤولي أقسام الشرطة من ضآلة الرواتب والمكافآت التحفيزية والتي تؤدي بالتالي إلى شعورهم بعدم الرضا وقد يلجأ بعضهم إلى الممارسات الخاطئة مثل الرشاوي والابتزاز وما شابه ذلك.

ضرورة التدوير المستمر لموظفي الأقسام بحيث لا يبقى مسؤولو الأقسام لسنوات دون تغييرهم إلى أماكن أخرى.

وهناك ضرورة عاجلة في الوقت الحالي لإجراء تغيير وتدوير شامل لكل أقسام الشرطة في البلاد وخاصة بعد الأحداث المؤسفة التي شهدتها البلاد العام المنصرم ، حيث كان لأقسام الشرطة دور ملحوظ في التعامل مع أحداث العامين 2011-2012، وشاب عملها الكثير من الاختلالات، واختلف الكثير من الناس حول أداء هذه الأقسام ومدى التزامها بالحيادية. وبناء على ذلك فيجب القيام بتغيير شامل لكل أفراد أقسام الشرطة وتعيين مدراء أقسام شرطة من جيل الشباب خريجي الكليات المتخصصة والمؤهلين والأكفاء للقيام بواجبهم الوطني بطريقة تخلق الثقة وترسخها بين أفراد الشرطة وجموع المواطنين.

أكاديمي بجامعة صنعاء

مجانين الشوارع يرعبون الأطفال!

عبد الناصر الهلالي

يملأون الشوارع..ينامون على الرصيف.. كيف يحصلون على المأكل والمشرب؟ لا أحد يدري..ربما ثمة من يجود لهم بما يسد رمق جوعهم وعطشهم..تراهم في عز البرد يلتحفون بطانيات أقل من نصف عمر.. بطانيات لا تقيك نصف برد في المنزل، بعضهم يموتون قبل أن تشرق عليهم الشمس، وبعضهم أخذوا على البرد، وحر الشمس..الحياة عندهم صرخة في الفراغ، وحجر يرمون به المارون بجوار الأرصفة الممتلئة خوفا.

الأطفال وحدهم يحملون عبء هذا المجنون الذي اتخذ من أحد أسوار المدرسة سكنا، ومن ذاك الرصيف منزلا يلوذ به.

يقول أحمد الخولاني (35) عاما: "ابنتي تخاف إذا رأت (مجنونا) في الشارع، وفي الصباح لا تذهب إلى المدرسة إلا بصحبتي".

ويضيف: "ترفض الذهاب إلى المدرسة ، لأن(المجنون) الواقف على رصيف الشارع الذي نسكن فيه لا يترك المكان، لهذا اضطر يوميا الذهاب بها إلى المدرسة".

في شارع المطار مجنون يتميز بالعنف المفرط..يظهر بين حين وآخر..يمر على أحياء (الجراف)..على الدوام بيده أحجار، أو قضيب من حديد يضرب به هنا، وهنا..يصرخ في وجه هذا، وذاك، ويلقي بالحجرعلى كل من يعترضه، أو يطيل النظر في وجهه..وفي لحظات غضب شديدة يلقي بالأحجار على السيارات المارة في الشارع، الكثير من أصحاب السيارات تعرضت مركباتهم للتهشيم ، يقبلون بالأمر، وينصرفون.

ذات صباح مر بالقرب من الصحيفة وألقى بحجر ضخم على كبينة الصرافة الملتصقة بسوار المبنى..أمسكت به حراسة الصحيفة، وراح يشتم ، ويصرخ في وجوه الجميع..وبعد دقائق تركوه يذهب..لحظات مرت فقط بعد تركه..انطلق إلى شارع النصر وراح يلقي بالأحجار على السيارات إلى درجة تثير الرعب.

هذا المجنون يثير رعب الكبار، أما الصغار فإذا رأوه بهذا الفوران فيتبولون على أنفسهم.

يقول جمال(13)عاما: "أخاف عندما أرى هذا المجنون..في كل مكان أذهب إليه أجده..أمام المدرسة، وفي المعهد، والشارع، والبوفية".

ويضيف: "رأيته ,وهو يلقي بحجر على سيارة هشم زجاجها الأمامي وذهب صاحب السيارة دون أن يفعل به شيئاً".

الجميع يتساءل..لماذا لا يفعلون لهؤلاء المجانين الذين يملأون الشوارع شيئاً؟

ذهب البعض إلى تفسير وجود بعضهم في الشوارع إلى تنفيذ مهمات لجهة ما..وما هو عليه ليس أكثر من ادعاء..تفسيرات ارتبطت في أذهان الناس من القديم، حتى اليوم..هذا لا ينطبق على جميع المجانين يقول أحمد محمد الرداعي صاحب محل ملابس يجلس أحد المجانين بجوار دكانه.

في كل الحالات المجانين يملأون الشوارع.. تخلت عنهم الأسر، وهاجوا في كل مكان بحثا عن الطعام والمأوى..العام الماضي في محافظة إب أطلق عدد من الشباب حملة طوعية لتنظيف المجانين ،وإلباسهم.

حملة واحدة لم تتكرر حتى اليوم..الجميع يهرب من واقعه إلى حياة التشرد..والذين لم يجنوا بعد سيلتحقون غدا بأسلافهم..الواقع المعيشي، والظروف التي تعيشها الكثير من الأسر يزيد من عدد الحالات التي تجن.

دراسة حديثة تشير إلى أن(مليونا)ونصف المليون) يمني يعانون من الجنون،والأسباب في الغالب المشاكل المتفاقمة التي لا يستطيع الكثير من الناس التعايش معها، والفقر، إلى جانب العامل الوراثي ، وبحسب الدراسة فإن محافظة الحديدة تأتي في المقدمة وتليها (تعز،إب) ثم (صنعاء).

لا زلت أتذكر عندما كنت صغيراً..كان الخوف يلازمني على الدوام في النهار أترقب خوفا من عودة المجنون الذي اعتاد المرور على قريتنا يوميا ، ويطارد الأطفال، وأثناء النوم تلاحقني الكوابيس التي لا تخلو من مطاردة المجنون لنا في أزقة القرية.

كانوا يفسرون ذلك في القرية أن الرجل الذي يجن يقرأ كتب استحضار (الجن) لم يكونوا يدركون أنهم يدخلون الأطفال في رعب آخر ..(المجانين، والجن) دفعة واحدة..في أكثر القرى اختفوا (المجانين) وبقي هاجس الجن يلاحق الصغار.

في المدينة يكثر المجانين، وتختفي الجهات الرسمية التي يجب أن تأخذ على عاتقها تجميع المجانين من الشوارع، على الأقل من أجل الأطفال الذين يعيشون حياة رعب منهم, وتاليا من أجل المجانين أنفسهم ، لأن الكثير منهم تعرضوا للموت دهسا بالسيارات، لا فرق هنا بين (القطط) التي تدهسها السيارات ، وبين (المجانين) الذين يعيشون الحياة ذاتها.

تصوير/مازن رشاد